ابتسامة الحكومة بعد التصويت على قانون الاحداث

... صورتا !

ـداولته الأولى بـ 38 صوتاً

■ عاشور: يجب أن يكون هناك تكامل بين الأسرة والمدرسة والاعلام .. وللأسف بعض الأسر يتركون ابناءهم للخدم

■ خليل عبد الله: إذا تعرض الحدث إلى التمييز من قبل مؤسسات الدولة وتجاهلها وتحطيم شخصيته فانه ينحرف

■ الخرافي: الحكومات السابقة أهملت النشء وجعلت الرياضة نهبا للاهواء السياسية.. لذلك اتجهنا لاخر الدواء الكي

■ الزلزلة : اذا كانت القضية مرتبطة بامن الكويت فانا اسحب تعديلي وليحدد السن بـ 16 عاما كما جاء في القانون

الخالد يرد على مداخلات النواب

■ الطريجي: عندما نتكلم عن الاحداث فإننا نتكلم عن مستقبل الكويت وأغلب أولياء الأمور غير مسيطرين على ابنائهم

عما كانت عليه في السابق..

يجب ان يكون هناك تكامل بين دور الاسرة والمدرسة ووسائل الاعلام ..للاسف بعض الاسر الكويتية يتركون ابناءهم للخدم يربونهم ويظلون في الديوانية الي منتصف الليل او يسافرون خارج الكويت ويتركون ابناءهم للخدم ..اقول لهؤلاء الإباء والامهات راح تتحسفون على هذه الاوقات التي تقضونها بعيدا عن ابنائكم ..واطالب بالتراجع عن التعديل الخاص بان الحدث سنه يخفض من 18 عاما الي 16 سنه وهذا يعني ان اي حدث يرتكب جرما بعد 16 سنة يعاقب كالشخص الكبير وهذا يخالف اتفاقية الدولية لحماية قانون الطفل والتي وقعت عليها الكويت وايضا قانون الطفل الذي اقر في دور الانعقاد الماضي لذلك يجب ان نرجع الي اصل القانون ان الحدث هو من لا يتجاوز عمر 18 عاما.. ايضا المادة 20 تحتاج اعادة نظر فمن لم يبلغ عن موت حدث وهو مسؤول عنه يغرم بمبلغ 200 دينار ومن لم يبلغ عن تغيير موطن الحدث يغرم كذلك بمبلغ 200 دينار لذلك اعتقد انه من غير المعقول ذلك

عبد الله الطريجي:عندما نتكلم عن الاحداث فاننا نتكلم عن مستقبل الكويت خاصة ان اغلب اولياء الامور غير مسيطرين على ابنائهم في ظل الادوات والوسائل التكنولوجيا الحديثة

..معدل جرائم الاحداث في الكويت يشكل خوفا كبيرا ونخجل عن الحديث عما يحدث في بعض مدارس الكويت ولابد ان تفصل ادارة الاحداث عن المباحث الجنائية وكذلك نيابة الاحداث يجب ان تفصل عن النيابات الاخري فلا يعقل ان يكون الحدث مع المجرمين العتاه ..ونطالب بنقضه كبيرة لسجن الاحداث فبعض الابناء دخلوا سجن الاحداث في جرائم بسيطه وخرجوا من السجن وهم مجرمون عتاه ..خفض سن الحدث الي 16 يتعارض مع قوانين واتفاقيات دولية موقعة عليها الكويت وايضا يتعارض مع قانون المرور الكويتي.

خليل عبد الله :انا مع ان الحدث يكون دون 18 عاما ونؤكد ان الحدث اذا تعرض الي التمييز من قبل اهمال مؤسسات الدولة وتجاهلها وتحطيم شخصيته فانه ينحرف..هناك مؤسسات الدولة تسيئ وتعرض الحدث للانحراف ..حماية الحدث يجب ان تكون بحمايته من سلوك وتصرفات المجتمع وليس من الاسرة التي يعيش فيها ...مؤسسات الدولة تتسبب في تحطيم الحدث مما يؤدي الي انحرافه .

جمال العمر :بعض النواب لديهم ملاحظات متكررة ولا يعقل ان يرد رئيس اللجنة التشريعية علي كل نائب وذلك حرصا علي وقت المجلس

عادل الجار الله :كلامك صحيح اخر جمال

فيصل الدويسان :هل الكويت بحاجة الي تخفيض سن الحدث الي 16 عاما لانه كان جاهلا واستخدم سكينا داخل احد المجمعات او استخدام الاطفال في المظاهرات ؟.الدولة ليس فيها هرموني بين قوانينها وكل وزارة تغني علي

وزارة المالية

إعلان هام وتذكيري

صندوق معالجة أوضاع المواطنين المتعثرين في سداد القروض الاستهلاكية والمقسطة:

تعلن وزارة المالية إنه تطبيقاً لما جاء بمواد القانون رقم (51) لسنة 2010 في شأن إنشاء صندوق لمعالجة أوضاع المواطنين المتعثرين في سداد القروض الاستهلاكية والمقسطة، ولائحته التنفيذية، وبناء على ما تقتضيه مصلحة العمل بالقانون سالف الذكر.

على من تتوافر فيه الصفة المشار إليها أعلاه **وسبق له أن تقدم إلى البنوك المديرة خلال الفترة القانونية للتقديم** مراجعة البنك المدير المعني لاستكمال كافة الاجراءات وتوفير باقي المستندات وأيضاً استكمال إبرام العقود الرسمية لشراء المديونيات وتوثيقها لدى وزارة العدل - إدارة التوثيقات - وذلك خلال المهلة المحددة لذلك ابتداء من يوم الأحد الموافق 2015/11/22 حتى نهاية دوام يوم الاثنين الموافق 2015/12/21 **وإلا سقط حقه في الاستفادة من هذا القانون.**

لمزيد من المعلومات:

الدخول على الموقع الالكتروني لوزارة المالية
www.mof.gov.kw

الدخول على الموقع الالكتروني لاتحاد مصارف الكويت
www.kba.com.kw

دعيتير مترئسا جانبا من الجلسة